

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## «الجبثور»: 1,7 مليار دولار لشراء فنادق بلندن

تخطط مجموعة الجبثور الإماراتية لإنفاق أكثر من مليار جنيه إسترليني، أو ما يزيد على 1,71 مليار دولار، لشراء سلسلة فنادق فاخرة في لندن، وذلك ضمن تحالف مع مجموعة من المستثمرين من الشرق الأوسط. وأفادت صحيفة صندي تايمز البريطانية بأن المجموعة تسعى لتوسعة أعمالها في أوروبا. ولم تفصح الصحيفة عن العقارات التي تنوي المجموعة الاستحواذ عليها، إلا أنها قد تتضمن فنادق Claridges و Berkeley و Grosvenor House الفاخرة التي تقع في قلب العاصمة لندن. وستقوم شركة PCP Capital Partners بدور الوسيط الاستشاري لصفقات الشراء.

## بزنس رمضان

### مسؤولون في الإدارات.. بلا مهارات



إعداد: عاطف رمضان

**تعرض 'الأنباء' زاوية يومية خلال شهر رمضان. يكتبها المسؤولون في القطاعات المختلفة كاستراحة يومية يذكرون خلالها عبرا من الأزمة المالية في 2008 الأكبر تاريخيا والمستمرة تبعاتها حتى الآن. إذ يجيبون عن أسئلة حول ذكرى الأزمة والعبر الاقتصادية منها. والدروس التي تركتها فيهم.**

أذكر أنه في العام 2008 عندما شهد العالم الأزمة المالية العالمية، كنا نتوقع أنها لن تؤثر على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، لأنها حدثت نتيجة أزمة الرهن العقاري في أميركا.

وكننا نعتقد أن اقتصادنا بعيدا عن هذه الأحداث كونه غير مرتبط بالعقار في أميركا وأن الأمر قد يصيب عددا قليلا جدا من المستثمرين الخليجيين، وبالتالي لن تؤثر تداعياتها علينا بالكويت بشكل واسع كما حصل.

لكن سرعان ما طالت هذه الأزمة جميع اقتصادات العالم، حيث أثرت على مستوى «المديونيات والتدفقات النقدية وسداد الالتزامات المالية» في أميركا والعالم، وأثرت أو كسرت ظهور البنوك التجارية بشكل واسع كما حصل.

ومن الطبيعي أن تكون المصارف مرتبطة مع بعضها البعض، لأن اقتصاد أميركا مرتبط باقتصادات العالم، فكانت الأزمة مثل موج البحر، أو العاصفة التي سرعان ما وصلتنا مع الأيام، ووصلتنا الأمواج.

وبالنسبة للقطاع الخاص فإن دوره مهمش، وهذا التهميش من صنع يد القطاع الخاص نفسه لأنه ليس بمقدم ولا دور له رياديا بل هو اتكالي على الحكومة ومشاريعها التنموية، لذلك المواطن الخليجي لم يشعر بالأزمة كاللدول الأوروبية على سبيل المثال.

وتعلمنا من الأزمة ألا نضع البيض في سلة واحدة وبالطبع هذا ينسحب على الحكومة بشكل خاص التي كانت تركز استثماراتها في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة فبعدها اتجهت إلى جميع ربوع العالم حسب جدوى المجال وشفافية الدولة. علما بأن قطاع العقار لا يزال من أكثر القطاعات الاقتصادية أمانا وأقل مخاطرة.

وتعلمنا من الأزمة أن أعمال أن تكون متحفطين ولا تنماد في الحصول على القروض كما أن البنوك عليها لا تفتح أبوابها لمنع القروض لمن هب ودب من دون ضمانات جيدة وتحاشي المخاطرة مهما كانت شخصية المقترض.

وبعد ذلك فهناك أن الأزمة لم تقتصر على موضوع العقار في أميركا فحسب بل انتقلت الأزمة إلى قطاعات البنوك لأنهم كانوا السبب الرئيسي لمنح القروض، وهكذا تأثرت مدخولات وإيرادات الناس بكل فصائلها وقطاعاتها ومن جرائه تأثر السوق الاستهلاكي، ففتح عن ذلك تحفظ في موضوع الاستهلاك عالميا، وتأثرت كذلك التجارة والسياحة وباقي القطاعات الاقتصادية التي تأثرت واحدة تلو الأخرى.

ومع أن دول الخليج تأثرت بما فيها الكويت وهنا أقصد القطاع الخاص الخليجي، لكن لحسن الحظ أن بنك الكويت المركزي تدارك الأمر بسرعة، وأصدر بعض القرارات التي لم تكن واضحة في بداية الأزمة. فلم تطبق بالشكل الصحيح بالكامل. ولكن مع هذا كانت قرارات إيجابية.

محمد النقي  
رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية الفايزة

وكانت أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بالأزمة في الكويت هي البورصة والصناديق، صندوق الدرجة التي انكشفت خاصة الشركات الورقية، كما أن بعض مجالس إدارات الشركات المساهمة لم يكونوا على مستوى من المهارات وتقلدوا مناصب في هذه الشركات، ومع الأسف فقد أساء



صورة لموقع إنشاء «محطة الزور الشمالية» حيث يبدو حجم الانجاز في أكبر مشروع تنموي انطلق من قبل الجهاز الفني للمشروعات التنموية

## أكبر مشروع تنموي ينفذه القطاع الخاص بـ 1,4 مليار دولار لتوليد 1500 ميغاواط من الكهرباء محطة الزور الشمالية تسارع الزمن للانتهاء من عمليات البناء



أعضاء من مجلس إدارة شركة «شمال الزور الأولى» في زيارة لموقع إنشاء محطة «الزور الشمالية»

في الكويت من خلال وزارة الكهرباء والماء وفق اتفاقية شراء الطاقة والمياه على المدى الطويل ولمدة 40 عاما. يذكر أن أعضاء مجلس إدارة شركة «شمال الزور الأولى» هم: رئيس مجلس الإدارة يوسف الهاجري (متملا للهيئة العامة للاستثمار) ● الشيخ عبدالله جابر الأحمد الصباح (متملا للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) ● هيروشي سوجانو، شركة «سوميوتومو كوربوريشن» ● إيريك ماکا، شركة «جي دي إف سوين» ● أندي بيغن، الرئيس التنفيذي لشركة «شمال الزور الأولى».

كروبيوريشن» اليابانية بواقع 17,5٪، وشركة «عبدالله حمد الصقر وإخوانه» بواقع 5٪. وقال رئيس مجلس إدارة شركة «شمال الزور الأولى» (شركة مساهمة كويتية)، يوسف الهاجري: «جميع العاملين في الشركة سعداء للغاية بسير العمل في المحطة بحسب المخطط وأيضا بما تم تحقيقه لغاية الآن. ويعمل اليوم أكثر من 2300 عامل على المشروع، ومن المتوقع أن يزيد عددهم خلال فترة الصيف نتيجة العمل في الفترة المسائية وذلك تجنبا لحرارة الصيف. لقد استكملوا مليوني ساعة من العمل الدؤوب دون أي تأخر بسبب أي حادث عمل، وهي خطوة نهئي فريق العمل عليها». وأضاف الهاجري:

«نشكر المقاولين الرئيسيين لهذا المشروع، ممثلين بشركة «هيونداي هيفي إنديستري» وشركة «سيديم»، ونشكر أيضا جميع المقاولين الآخرين، على عملهم الدؤوب في هذا المشروع الضخم. كما نشكر وزارة الكهرباء والماء والإدارات الحكومية المعنية في الكويت على تعاونها معنا عن كذب ونتمن جهود الجميع التي أتمرت لتقديم المشهود في إنشاء المحطة».

أصدرت شركة «شمال الزور الأولى» (شركة مساهمة كويتية) تقريرها الأول عن عملية إنشاء محطة «الزور الشمالية» الواقعة في جنوب الكويت، وذلك بمناسبة مرور ستة أشهر على عملية إنشائها لتكون بذلك أول محطة خاصة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، والتي ستولد 1500 ميغاواط من الكهرباء وتعمل بالدورة المدمجة معتمدة على الغاز. وستكون محطة «الزور الشمالية» محطة صديقة للبيئة وأكثرها فعالية لتوليد الطاقة الكهربائية في الكويت، وسيكون لها دور محوري في دعم مشاريع التنمية في الدولة، بالإضافة إلى توليد الطاقة، ستقوم محطة «الزور الشمالية» بإنتاج 107 ملايين غالون من الماء الصالح للشرب يوميا، وتبلغ تكلفة إنشاء المحطة 1,4 مليار دولار.

## استكمال أول 6 أشهر..

و2300 عامل

يعملون مساء

وبشكل متواصل

تجنباً لحرارة

الصيف



## «هيئة الأسواق» تصدر تراخيص 10 صناديق استثمار

تلك المهام خطوة بالغة الأهمية على صعيد تطبيق أحكام قانون إنشاء الهيئة ولائحة التنفيذية وبما يحقق أهدافها، لاسيما تلك المتمثلة في تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية، وتقليل الأخطار النمطية المتوقعة حدوثها، وحماية المتعاملين فيها، والحرص على تقديم الخدمات لهم بما يتوافق مع المعايير المعتمدة من الهيئة. وتحث الهيئة بهذه المناسبة صناديق الاستثمار المقدمة لتوفيق أوضاعها، على العمل مع الهيئة لاستكمال متطلبات توفيق أوضاعها تطبيقا لما جاء في قانون الهيئة ولائحتها التنفيذية والتعليمات والقرارات الصادرة منها بهذا الشأن.

أصدرت هيئة أسواق المال تراخيص لعشرة صناديق استثمار كدفعة ثانية من الصناديق المقدمة لديها لتوفيق أوضاعها، وهي كما يلي: صندوق الفرص الاستثمارية الكويتي، صندوق التعليم الكويتي، صندوق الوسم، صندوق النخبة، صندوق الدار العقاري، صندوق الدار للصناديق، صندوق المركز للدخل الثابت، صندوق الأعمار والاستثمار، صندوق الدار المالي، صندوق الصفوة الاستثماري.

وإذ تولي الهيئة أهمية خاصة لمهام توفيق أوضاع صناديق الاستثمار وفقا لأحكام قانون الهيئة ونشرها لوائحها لتكون هذه الخطوة بمنزلة مرحلة أولية لاستكمال توفيق أوضاع باقي صناديق الاستثمار ضمن المهل المتاحة وفقا لتعليمات الهيئة بهذا الشأن حيث تعتبر تنفيذ

## «الساحل»: ربح 7,5 ملايين دينار من تسوية

مديونية الشركة، ومن المتوقع أن ينتج عن هذه التسوية أرباح بمبلغ 7,512,022 دينار، وسيتم ادراجه ضمن نتائج أعمال الشركة للربع الثالث من العام 2014.

أفادت شركة الساحل للتنمية والاستثمار (ساحل) بتوقيعها على اتفاق نهائي يقضي بتسوية كامل مديونيتها مع أحد البنوك الدائنة لها والتي تمثل ما نسبته 25٪ من إجمالي

### قائمة ترتيب الدول الخليجية وفقا لمؤشر الأسعار

المرتبة	المدينة	مؤشر الأسعار
1	الكويت	97,9
2	جدة - السعودية	92,24
3	الدوحة - قطر	72,17
4	دبي - الإمارات	70,32
5	الرياض - السعودية	70,14
6	الدمام - السعودية	63,68
7	أبوظبي - الإمارات	61,13
8	المنامة - البحرين	59,15
9	مسقط - البحرين	57,65

### قائمة ظل بلدان العالم لمؤشر الأسعار

المرتبة	المدينة	مؤشر الأسعار
1	زيورخ - سويسرا	159,51
2	ستافنجر - النرويج	156,71
3	جنيف - سويسرا	150,43
4	تروزييم - النرويج	148,12
5	لوزان - سويسرا	146,09
6	بيرغن - النرويج	142,41
7	اوسلو - النرويج	141,54
8	بيرن - سويسرا	140,83
9	كاراكاس - فنزويلا	132,98
10	باث - المملكة المتحدة	131,95

## الكويت الأعلى خليجياً وعربياً

مدحت فاخوري

وفقا لمؤشر «نوميبو» لتكلفة المعيشة عالميا خلال النصف الأول لـ 2014، والذي يصنف مؤشر أسعار الاستهلاك في المدن حول العالم مقارنة بمدينة نيويورك، فقد حلت الكويت في المرتبة الأولى خليجياً وعربياً من حيث مؤشر الأسعار، بالإضافة إلى نشره لإحصاءات عن ثلاثة مؤشرات أخرى، ألا وهي أسعار الإيجار، وأسعار المطاعم، والقدرة الشرائية المحلية، في المدن التي شملها الإحصاء. فعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، حلت الكويت في المرتبة الأولى بحيث سجل مؤشر أسعارها 97,9 نقطة، تلتها مدينة جدة بـ 92,24 نقطة. ثم جاءت الدوحة في المرتبة الثالثة البالغة 72,17 نقطة فيما كانت الأرخص بين دول مجلس التعاون الخليجي هي مدينة مسقط مسجلة بـ 57,65 نقطة. وعربياً جاءت ترتيب الكويت الأول تلاها قطر ثم بيروت.

أما على الصعيد العالمي فقط حلت الكويت في المرتبة الـ 95 بالنسبة لمؤشر الأسعار، حيث جاءت مدينة زيورخ في سويسرا في المرتبة الأولى لتكون الأعلى عالمياً، إذ سجل مؤشر الأسعار لديها 159,51 نقطة خلال النصف الأول من عام 2014، مما يعني أن الأسعار في مدينة زيورخ أعلى بنسبة 59,51٪ من الأسعار في مدينة نيويورك، تلتها مدينة ستافنجر النرويجية، لتسجل 156,71 نقطة ثم جنيف السويسرية بـ 150,43 نقطة.